اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950 وانعكاساته على حركة الانتصار الحريات الديمقراطية

The Special Organization detection in 1950and its reflections on the Triumph Democracy Freedoms Movement.

1– د. عبد المالك بوعريوة. قسم العلوم الانسانية جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)

Bmoncif1993@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021 /04/30 تاريخ القبول: 2021 /06/07 تاريخ النشر: 2021 /06/30

ملخص: يتناول هذا المقال المنظمة الخاصة(المنظمة السرية) (o.s)، التي تمثل الجناح العسكري لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (M.T.L.D)؛ بحيث يتطرق إلى تسميتها والظروف التي تأسست فيها، وتنظيمها وهيكلتها وبرامجها، والتحضيرات العسكرية التي قامت بها استعدادا للثورة منذ نشأتها في فيفري 1947 إلى غاية اكتشافها من قبل أجهزة الأمن الفرنسية في مارس 1950. كما يسلط الضوء على الارتباك الذي حصل في علاقتها بجناحها الشرعي المتمثل في حركة الانتصار، التي لم تكن تدرك درجة الاستعدادات العسكرية المتقدمة التي بلغتها المنظمة، مما تسبب في ارتباك العلاقة بين الجناحين، مع استعراض الظروف والأسباب التي أحاطت باكتشاف هذا التنظيم العسكري ،عرضا وتحليلا ونقدا واستنتاجا، وموقف قيادة الحركة من ذلك، والإجراءات التي اتخذتها لصالح الأعضاء الذين نجوا من الاعتقال، ونتائج ذلك، وانعكاساته على مستقبل الحزب.

كلمات مفتاحية: الجزائر، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، المنظمة الخاصة، المناضلين، التنظيم، الهيكلة والتكوين العسكري، الثورة.

*- المؤلف المرسل

Abstract: This article deals with the Special Organization (secret organization) (S.O), which is considered as the military section of the Triumph of Democracy Freedoms Movement (T. D. F. M); it takes its designation, the circumstances in which it was established, its planning, its structuring, its programs and its military preparations in order to be ready for the revolution since its inception on February 1947 till its detection by the French Security Services on March 1950. Besides, this paper highlighted the confusion in its legal section relationship which is Triumph Movement. This movement didn't conceive the extent of the organization advanced military readiness which led to that confusion. This research is also going to to show, analyse, criticize and deduce the circumstances and the reasons that surrounded the detection of this military organization. As well as, to show the position of the Movement Leadership about all this and the measures that were taken in favor to the members who escaped the detention and the consequences and the reflections on the future of the party.

Key Words:
Triumph of Democracy Freedoms Movement, the Special Organization, the strugglers, planning, structuring, military configuration, the members, the revolution..

– مقدمة: عرف حزب الشعب الجزائري بعد مجازر ماي 1945 أحداثا وتطورات كانت منعرجات حاسمة في تاريخه النضالي؛ وذلك بحكم ما تركته هذه التطورات من انعكاسات على مستقبل هذا الحزب الوطني الكبير، ومن ذلك مشاركته في الانتخابات النيابية الفرنسية في 10 نوفمبر 1946، وما تركته هذه المشاركة من انعكاسات على الحياة الداخلية للحزب، وكان ذلك – في نظرنا – بمثابة المنعرج الأول في طريق الخلافات الداخلية، بينما يشكل انعقاد المؤتمر الأول للحزب في 15 – 16 فيفري 1947 المحطة الثانية؛ نظرا للشكل التنظيمي الذي أفرزه هذا المؤتمر في الحزب، والذي أقل ما يقال عنه أنه كرس ظاهرة الانقسام بداخله، لاعتماده الحل التوفيقي بين مختلف الاتجاهات، بحكم أن الجميع كان يفكر في الطريقة التي يحافظ بها على وحدة الحزب، ولو على حساب التوضيح السياسي.

لقد نتج عن هذا المؤتمر ميلاد المنظمة الخاصة، التي تمثل الدرع العسكري للحزب، إرضاء لطموح التيار الثوري، مقابل الإعلان عن واجهته الشرعية المتمثلة في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التي رأت ضرورة المشاركة في الانتخابات المختلفة التي تنظمها الإدارة الاستعمارية، قصد إعلان مواقف الحزب من على منابر المجالس الرسمية الفرنسية، كوسيلة تكتيكية من وسائل الكفاح،

لكن الواقع أثبت أن هذه المشاركة تواصلت رغم إخفاقاتها، مع أن عمل المنظمة الخاصة واستعدادها للعمل المسلح لم يكن ليتم خارج الوصاية الحزبية، باعتبارها جناحه العسكري.

وهكذا يكون مؤتمر فيفري 1947 قد كرس الانقسام الداخلي للحزب، بدل إيجاد الحل الجذري للخلاف الذي ظهر بين المناضلين جراء المشاركة في الانتخابات، واختلاف وجهات النظر حول الطريقة الواجب إتباعها في التحرير الوطني، وهذا بإقراره تواجد الاتجاه الشرعي والثوري وحتى الاتجاه السري في آن واحد، مع صعوبة العمل على الجبهات الثلاث وبشكل خاص بين الاتجاهين الأول والثاني، دون أن يبين الحدود الفاصلة بينها، كما أدى هذا الوضع التنظيمي المعقد إلى ظهور أزمات داخلية عاشها الحزب بعد المؤتمر، سواء تلك المتعلقة بأزمة القيادة أو ما يعرف لدى البعض بـ " أزمة الأمين دباغين" والأزمة البربرية عام 1949، أو أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950، التي سنحاول تسليط الضوء عليها من خلال العناصر الآتية:

- مقدمة

1 – نشأة المنظمة الخاصة 1947 – 1950:

2 تطور المنظمة الخاصة 1947 – 1950.

3- اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950

4 - رد فعل القيادة السياسية للحزب على اكتشاف المنظمة الخاصة وانعكاساته

5 - نتائج اكتشاف المنظمة الخاصة

- الخاتمة

1- نشأة المنظمة الخاصة وتطورها 1947 - 1950: تعود الدعوة الصريحة والمباشرة لإنشاء تنظيم شبه عسكري لحزب الشعب الجزائري إلى ندوة الإطارات التي عقدها الحزب في شهر ديسمبر 1946، وهو حينها ما يزال ينشط في السرية؛ بحيث تدخلت جماعة من المناضلين الشباب الأكثر راديكالية، لتقترح، فضلاً عن تكوين واجهة شرعية للحزب، فكرة إنشاء تنظيم مسلح يعمل لتحضير الثورة المسلحة1، إلا أن الفكرة لم تنفذ وأجل البث فيها إلى وقت لاحق، بطلب من مصالي الحاج، الذي كان منشغلاً حينها بقضية الانتخابات، وما أثارته من نقاشات وردود أفعال من قبل المناضلين على مختلف مستوياتهم2.

---

[1] عيسى كشيدة: مهندسو الثورة، شهادة، تر، موسى أشرشور، تقديم عبدالحميد مهري، منشورات الشهاب، الجزائر 1999، ص31.

[2] مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر، من نجم شمال إفريقيا الى جبهة التحرير الوطني 1926 – 1954، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر 2006، ص108.

وطرحت الفكرة من جديد وبالحاج من قبل الشباب الثوري في المؤتمر الأول لحركة الانتصار المنعقد بالجزائر العاصمة يومي 15، 1947/02/16؛ حيث تمكن هؤلاء من انتزاع الموافقة على إنشاء تنظيم شبه عسكري عُرف بـ" المنظمة الخاصة"1 أو "المنظمة السرية" (OS)؛ إذ نجد التسميتين متداولتين حتى بين أعضائها القياديين، وحتى الحرفان الذين يرمزان إليها باللغة الفرنسية يدلان تارة على التسمية الأولى(Organisation spécial)، وتارة أخرى على التسمية الثانية(Organisation Secrète)2، ومن جهة أخرى عرفت هذه المنظمة باسم «المخ» و«العظم»، (l'os) وهما الحرفان المشكلان لرمزها بالعربية والفرنسية3. إلا أننا نجد اسم "المنظمة الخاصة" هو الشائع والأكثر تداولاً واستعمالاً من قبل معظم قادتها؛ حيث استعمله قائدها الثاني"حسين آيت احمد" (أواخر 1947 إلى سبتمبر 1949) في مذكراته4، 5كما استعمله محمد بوضياف عضوها القيادي المكلف بنواحي قسنطينة، وقد أكد لنا أحمد مهساس في شهادته6 أن تسميتها الصحيحة هي «المنظمة الخاصة»، وهو ما ذهب إليه عيسى كشيدة وأكدته جل المصادر.

لكننا نرى من جهتنا أن التسميات الثلاث التي عرضناها تنطبق عليها، فهي «خاصة» لوضوح هدفها وكونها أنشئت خصيصاً للإعداد للثورة المسلحة، وهي سرية لأن أنشطتها ظلت كذلك، بحكم أن الوضع يفرض السرية ونظراً للمهمة التي كُلفت بها، بينما تعتبر "مخاً" أو "عظما" بحكم طبيعة المناضلين الذين اختيروا ليكونوا في صفوفها. عُين على رأسها المناضل الشباب محمد بلوزداد، الذي يؤكد بشأنه عبد السلام حباشي أحد أعضائها الأوائل بناحية قسنطينة، بأنه هو من أقنع قيادة الحزب في مؤتمر 1947 بضرورة إنشائها وذلك بدعم ومساندة من مناضلين راديكاليين آخرين في مقدمتهم حسين آيت أحمد7، وقد كان قرار الموافقة على إنشائها أهم القرارات التي انبثقت عن المؤتمر

---

[1] محمد بوضياف: التحضير لأول نوفمبر 1954، تر، العربي كبوية، ط1، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر 2010، ص ص 14. 15.

[2] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص31.

[3] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة 1947 – 1954، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 115.

[4] حسين آيت أحمد: روح الاستقلال، مذرات مكافح 1942 – 1952، تر، سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر 2002، ص108.

[5] محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 15.

[6] شهادة أحمد مهساس للباحث: بمنزله الكائن بـ 56 شارع ديدوش مراد، الجزائر العاصمة، 07 سبتمبر 2010.

[7] Habbachi: du mouvement National à l'indépendance Itinéraire d'un militant, casbah éditions, Abdesselam Alger 2008, p 104.

الأول لـ ح.ش.ج – ح.ا.ح.د؛ بحكم أن ذلك يعتبر نتيجة من نتائج النضال الثوري السابق1، بالإضافة إلى كون هذا القرار، قد أدى إلى خلق الرحم الذي ستخرج منه جبهة التحرير الوطني، التي فجرت الثورة في الأول من نوفمبر 21954، لأن مؤسسي هذه الأخيرة ما هم في الحقيقة سوى أعضاء سابقين في هذه المنظمة، تحملوا مسؤوليتهم التاريخية عندما كانت الأزمة الداخلية تعصف بالحزب بين أفريل 1953 والأول من نوفمبر 1954، وهذا باتفاق المصادر والمراجع.

2 تطور المنظمة الخاصة 1947 – 1950.

بدأت عملية تجنيد المناضلين في المنظمة وفق مقاييس دقيقة ومتشددة وبعد امتحانات قاسية، حيث جاء في المادة الثانية3من اللائحة الداخلية للمنظمة* والمتعلقة بالشرط الأول لعملية التجنيد ما يلي:

أ- التجنيد محدود.

ب- يجب على كل مجند أن يستوفي الشروط الآتية: الفطنة، الشجاعة، النشاط، الاستقرار، القدرة الجسمية.

ج- مدة الخدمة غير محدودة.

د- يجب على العنصر المجند أن يجتاز الاختبار بنجاح، ويؤدي القسم، ولا يجوز له أن يترك التنظيم عندما يريد، فإذا فعل ذلك اعتبر هارباً.

وقد ذكر حسين آيت أحمد4 الذي أصبح رئيساً لهيئة أركان التنظيم بعد بلوزداد بأن عملية الانتقاء والتجنيد كانت تتم بناء على جملة من الشروط والمعايير هي:

1) النضال والوفاء للحزب: أي من كان له عمل مستمر من أجل استقلال الجزائر.

2) الشجاعة: وفي هذا المجال كان يُنظر بصفة إيجابية لؤلئك الذين ذاقوا القمع ومحنة السجون وبصفة أدق الاستنطاق البوليسي.

---

[1] محمد لحسن زغيدي: «البعد الثوري للحركة الوطنية والثورة التحريرية » مجلة الذاكرة، العدد 03، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص74.

[2] البخاري حمانة: فلسفة الثورة، ط1، منشورات مخبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2005، ص73.

[3] Ahmed Mahsas: Le Mouvement Révolutionnaire en Algérie de la 1er guerre mondiale a 1954, éditions el maarifa, Alger 2007, p255.

[*] أنظر لائحة النظام الداخلي للمنظمة وهيكلتها في، محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2 1939-1951، تر، أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر 2011، ص ص 1315-1319.

[4] حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص 149.

3) أن يكون المجند من فئة الشباب: حيث كان التنظيم يبحث عن ديناميكية الشباب، وقدرتهم على التأقلم، فضلاً عن كونهم لا يتحملون مسؤوليات عائلية.

4) الذكاء: فمع أنه لم يكن من الممكن تحديد مستوى تعليمي أدنى للمجندين، إلا أن الأولوية كانت تعطى لذوي القدرات الفكرية.

5) أن لا يكون العنصر المجند ملفتاً للانتباه وأن يعرف معنى السرية، لتأتي بعد ذلك مرحلة الامتحان، التي كانت في كثير من الأحيان عبارة عن تكليف للمناضل بمهمة دقيقة لاختبار قدرته على تنفيذ المهام الصعبة وعلى الصبر والثبات.

وهذه المعايير والشروط التي اتفقت عليها جل المصادر1والمراجع، مع بعض الاختلافات التي لا تخرج عن نطاق الدقة في الانتقاء والتجنيد.

أما فيما يتعلق بالشرط الثاني، الذي يؤكد ضرورة الفصل التام بين المنظمة والتنظيمات الأخرى التابعة للحزب، فإن شروط التجنيد التي أشرنا إليها كفيلة أن تجعل من المنظمة الخاصة منظمة دقيقة الانتقاء مستقلة تماماً عن باقي الحزب، لتتمكن من تكوين إطارات قصد تنشيط المسار الثوري، إلا أن ما سجله محمد بوضياف حول مسؤولو المنظمة السياسية، أنهم كانوا مترددين فيما يخص الانفصال عن أفضل المناضلين2، وذلك يرتبط حسب محمد يوسفي بتخوفهم من أمكانية أن يخرج هذا التنظيم عن سيطرتهم، ويفرض عليهم سياسة الأمر الواقع في تسريع العمل الثوري، في الوقت الذي كان اهتمامهم منصباً بالدرجة الأولى على تدعيم الحركة واثبات وجودها وتجدرها، وخوض المعترك الانتخابي الذي أثبت فشله مع مرور الوقت3، وهذا ما ذهب إليه رابح بلعيد4.

هكذا غادر عدد من المناضلين المختارين هياكل «المنظمة السياسية»، والتحقوا بالتنظيم المسلح، وانفصلت المنظمتان الخاصة والسياسية انفصالا تاماً عن بعضهما، وصارتا تنشطان بالتوازي، مع أنهما تعملان نظرياً تحت راية حزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديمقراطية-5، ولم يكن من الممكن إعادة العنصر المنخرط في التنظيم المسلح إلى الحياة المدنية بعد

---

[1] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص16.

علي كافي (العقيد): مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946 – 1962، دار القصبة، الجزائر 1999، ص ص 35-36.

[2] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص16.

[3] M'hamed yousfi: Le complot (Algérie 1950_1954) Editions E.N.L, Alger 1986.

[4] رابح بلعيد:كتاب «**أسبوعية رسالة الأطلس**» المسلسل، ح 39، العدد 132، باتنة، الجزائر، من 07 إلى 13 أفريل 1997، ص 11

[5] عيسى كشيدة: المصدر السابق، ص ص 34 – 35.

أن يتم تجنيده، إذ لا يسمح له بمغادرته، كما ينبغي عليه أن ينقطع عن كل النشاطات العامة العلنية، كالاجتماعات وتوزيع المناشير وغيرها، أي أنه يجب عليه أن يجعل مصالح الشرطة تنسى وجوده، وكذا اشتباه المخبرين فيه، وفي هذا الإطار كان لدى بعض الأعضاء ميلاً للمبالغة؛ حيث أصبح بعض المسؤولين المحليين يترددون على الحانات، ويتبادلون أطراف الحديث مع مفتشي الشرطة للناحية، وذهب البعض الآخر إلى حد شتم الوطنيين بصفة علنية إمعانا في التمويه1.

كانت مرحلة إرساء دعائم المنظمة الخاصة أصعب المراحل وأطول الفترات في حياتها؛ حيث امتدت من فيفري 1947 إلى غاية ديسمبر 21948، مما جعل البعض3 يرى أن تاريخ ظهورها لا يرتبط بالقرار الذي اتخذه الحزب في مؤتمره الأول في فيفري 1947 –كما أشرنا سابقاً-، لأنه في الحقيقة لم يكن سوى قراراً مؤقتاً بطبيعته، وأنها لم تصبح حقيقة واقعة إلا خلال ما يسمى بالمؤتمر المحدد لحركة الانتصار المنعقد في 1947/09/07، ولعل ذلك ما قصده محمد بوضياف حين كتب ما يلي: 4 "بعد ستة شهور تم تشكيل المنظمة الخاصة، التي بدأت في ربيع 1948 تطير بجناحها..."، مؤكدا أن تأسيسها تحقق بين سنتي 1947 و1948 دون أن يحدد تاريخاً لذلك، مع إقراره بأن قرار تأسيسها يعود إلى المؤتمر المذكور، وقد قسم محمد حربي حياتها إلى ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: وتمتد من فيفري 1947 إلى غاية ديسمبر 1948 وهي مرحلة التكوين وإرساء الدعائم.

المرحلة الثانية: وتمتد من ديسمبر 1948 إلى ديسمبر 1949، وهي المرحلة التي بلغت فيها درجة عالية من التحضيرات وأصبحت جاهزة لمباشرة عملها العسكري.

المرحلة الثالثة: وهي أقصر المراحل وتمتد من جانفي 1950 إلى مارس 1950 وشهدت اكتشاف أمرها من قبل العدو، وهي التي أدت إلى المأزق5.

وحسب محمد بوضياف، فإن قيادتها الأولى تكونت من: محمد بلوزداد منسقاً وطنياً، آيت أحمد حسين مسئولا سياسياً مكلفاً بمنطقة القبائل ومسئولي العمالات الخمس وهم: أحمد بن بلة (منطقة وهران)، محمد ماروك (منطقة الجزائر)، جيلالي رقيمي (منطقة الجزائرو متيجة)، محمد بوضياف (منطقة قسنطينة)6، لكن هذه التركيبة لم تلبث أن عرفت بعض التعديلات، بحكم

---

[1] حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص 150.

[2] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص69.

[3] رابح بلعيد: المرجع السابق، ص 11.

[4] محمد بو ضياف: المصدر السابق، ص 69.

[5] محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر، كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان 1983، ص81.

[6] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص 16.

الظروف والمستجدات، وذلك في أواخر عام 1947؛ إذ أصبحت هيئة أركانها – حسب آيت أحمد- تتكون من: آيت أحمد (رئيساً) بعد استلامه للصلاحيات من بلوزداد نتيجة مرضه، بلحاج جيلالي (المدرب العسكري)، وقادة النواحي هم: محمد بوضياف وأحمد مهساس (ناحية قسنطينة)، الجيلالي رقيمي (الجزائر الكبرى)، محمد ماروك (مناطق الجزائر)، عمار ولد حمودة (القبائل)، أحمد بن بلة (منطقة وهران)1.

عقدت هذه الهيئة أول اجتماع رسمي لها في 1947/11/13، وكان حسب ذات المصدر فرصة للتعارف بالنسبة لعدد من العناصر، إذ يقول رئيسها في هذا الشأن: "(...) بالنسبة لعدد منا كان الاجتماع فرصة للتعارف...فيما يخصني التقيت لأول مرة – خلال الاجتماع الافتتاحي- بـ: ماروك وبلحاج، أما بوضياف فكان لقاؤنا الأول قبل ذلك بليلة واحدة فقط، ولسبب لا أتذكره لم يحضر بن بلة في الجلسة الأولى، ولم نتعارف إلا في الجلسة الثانية لقيادة الأركان"و2كان ذلك في ديسمبر 1947، حيث عقد الاجتماع الثاني لهيئة الأركان، وهو أول اجتماع يحضره كل الأعضاء، ومند ذلك ارتفعت وثيرة العمل وشكل قادة النواحي تعدادهم باختيار المناضلين الأكثر جاهزية.

وفي ديسمبر من عام 1949 وقع تغير آخر في قيادة المنظمة؛ حيث حل بن بلة محل آيت أحمد الذي اتهم بالتواطؤ مع المجموعة البربرية، التي حاولت الاستيلاء على قيادة الحزب بزعامة رشيد على يحي3، كما كلف محمد يوسفي بالمرافق العامة وبالمتفجرات والمواصلات، وعبد الرحمن بن سعيد بنواحي وهران، وأحمد مهساس بمناطق الجزائر والشلف والظهرة، وأصبح العربي بن مهيدي عضواً مساعداً لمحمد بوضياف على ناحية قسنطينة، في حين حافظ جيلالي بلحاج على منصبه كمدرب عسكري، وجيلالي رجيمي على قيادته لمنطقة الجزائر الكبرى.

أما عن هيكلة المنظمة إقليمياً وتنظيمياً، فقد ذكر محمد بوضياف4 بأن الجزائر قسمت إلى خمس عمالات هي: عمالة وهران، عمالة منطقة الجزائر، عمالة مدينة الجزائر ومتيجة (أو عمالة الجزائر 1 والجزائر 2 كما تذكر بعض المراجع)، عمالة القبائل وعمالة قسنطينة، وقد قسمت كل عمالة إلى مناطق، والمناطق إلى نواحي، والنواحي إلى قرى.

---

[1] آيت أحمد حسين: المصدر السابق، ص 145.

[2] المصدر نفسه: ص 146.

[3] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص346.

[4] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص17.

بينما ذكر أحمد مهساس1 بأن تقسيم الوطن كان إلى أربع مناطق، هي: منطقة الجزائر الكبرى بما في ذلك منطقة القبائل، والجزائر الجنوبية(التي ستشكل بعد اندلاع الثورة التحريرية الولاية الرابعة)، ومنطقة وهران، وأخيراً منطقة قسنطينة، وهذا التقسيم لا يختلف في جوهره عن تقسيم بوضياف إلا فيما يخص منطقة القبائل، التي تتفق المصادر والمراجع على أنها كانت تشكل منطقة مستقلة بذاتها، وأن ما أورده مهساس يُعد استثناء بين المصادر والمراجع.

كما كانت من حيث تسييرها تخضع لنظام تراتبي (Hiérarchisée) محكم يحترم بالدرجة الأولى مبدأ السرية، يبدأ بهيئة أركان وطنية2 أو "مجلس قيادة وطني" وآخر "إقليمي" كما يذكر "محمد يوسفي"3 أحد أعضاء هيئة أركانها الوطنية، التي تكونت حسبه من خمسة أعضاء، وكانت تضطلع على الصعيد الوطني بإدارة الشؤون النظامية، وتتحمل مسؤولية التوجيهات والمراقبة الخاصة بالعمليات المبرمجة، بالإضافة إلى ممارسة قائدها لدور المنسق لدى القيادة السياسية للحزب.

بينما كانت هيكلة القاعدة على المستوى التنظيمي، تبدأ بـ نصف الفوج الذي يتكون من مناضلين اثنين ورئيس، ثم الفوج الذي يتكون من ستة مناضلين ورئيس (3+3= فوج +1)، ويلي ذلك القسمة التي تتركب من فوجين يترأسهما رئيس القسمة مما يكون 15 مناضلاً، وكانت القسمة تشكل أعلى مستوى الهيكلة التنظيمية، وإذا ما توفر في قرية أكثر من 15 مناضلاً يتعين إنشاء قسمة أخرى ومن تم تصبح موجودة«القرية»التي تأتي فوق القسمة4.

ومما يسجل حول هذه الهيكلة أنها كانت تعمل بصفة منفصلة، وبكيفية دقيقة، إذ يقوم كل نصف فوج بالنشاط منفصلاً، وليس له علاقة مع أنصاف الأفواج الأخرى، فكانت المنظمة الخاصة بذلك تعمل وفق نظام مغلق الغرض منه الحفاظ على السرية التامة.

وقد اختلفت المصادر والمراجع حول عدد أفراد هذا التنظيم شبه العسكري؛ حيث نجد أحمد مهساس5 يذكر بأن عددها قد تعدى 2000 عنصراً، وأن القيادة كانت تتوقع أن يصل هذا العدد إلى حوالي 4000 عنصراً، وذكر محمد بوضياف6بأن عددها تراوح بين 1000 و1500 مناضل، مع استقرار هذا العدد في نهاية فترة التأسيس في 1000 مناضل، بينما أورد العقيد علي كافي7 أن مجموع المناضلين

---

[1] Ahmed Mahsas: op. cit, p257

[2] Ibid: p255.

[3] محمد يوسفي: المصدر السابق، ص91.

[4] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص 17.

[5] Ahmed Mahsas: op. cit, p257.

[6] محمد بوضياف: ، المصدر السابق، ص17.

[7] علي كافي: المصدر السابق، ص34.

المناضلين العمليين في المنظمة قد بلغ 1500 مناضل، وهو العدد الذي أخذ به عمار بوحوش1، لكن بشكل تقريبي (حوالي 1500)، في حين ذكرت بعض المراجع الأجنبية2 أن عددها ربما يكون قد بلغ الألف من الرجال أو يزيدون قليلاً عن ذلك.

وبالنظر إلى الأرقام الواردة في المصادر التي ذكرناها، فإننا نلاحظ أنها تجنبت إعطاء عدد محدد، باستثناء علي كافي الذي حدده بـ 1500، كما أنها أجمعت أو رجحت أن يكون عددها قد تخطى عتبة 1000 عنصر، باستثناء مهساس الذي قدم رقماً مبالغاً فيه نسبياً، وهذا ما يجعلنا نرجح أن يكون عددها قد تراوح كما ذكر بوضياف بين 1000 و1500 عنصراً، مع العلم أن هذه الاختلافات هي اختلافات عادية بحكم الطابع السري للمنظمة.

كانت المهام الأساسية لرؤساء المناطق، تتمثل أساساً في الإشراف على التدريب والتهيئة العسكرية، وقد بذلت المنظمة مجهودا كبيرا لشراء الأسلحة وجمعها، وإعداد المخابئ وإنشاء مراكز لصنع الأسلحة والذخائر وشبكات الاتصال3، وكمثال على ذلك فقد أكد آيت أحمد4، أنه تمكن من اقتناء جهاز بث بعيد المدى في نهاية عام 1947 من ضابط ألماني سابق بالجزائر العاصمة، بعد أن أخبره محمد يوسفي أحد المسئولين في حي بلكور بأن هذا الضابط يريد بيعه، كما أشار في ذات السياق إلى أن المنظمة تمكنت من الحصول على عدد من الأسلحة في منطقة القبائل بعد أن تمكن أحد رجالها وهو " واعلي بناي "من جمع مبلغ مليون ونصف فرنكاً، وتمثلت هذه الأسلحة في 22 رشاشاً و30 مسدساً جديداً من عيار 7.65 ملم و05 بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية، وقد تم نقلها بعد ذلك إلى "دلس" حيث وضعت مع عشرات الأسلحة التي تم شراؤها.

أما عن عملية التكوين في صفوفها، فقد ذكر محمد بوضياف أن هناك ما يدعى بالتربية النضالية، التي تقدم إلى عناصرها، وهي تربية أخلاقية أكثر منها سياسية، وتحتوي على دروس في صفات المناضل الثوري، وحقوقه وواجباته ودوره، وحب التضحية والمبادرة، والتستر في الجهد والتصرف النضالي تجاه الشرطة...الخ. ويتلقى المناضلون إلى جانب ذلك تكويناً عسكرياً يعتمد على كتابين، يحتوي كل منهما على اثني عشر درساً، بدء بدرس الرماية والمهمات الفردية، إلى كيفية تنظيم حرب العصابات، وكان يثري هذه الدروس النظرية استعمال ومعالجة الأسلحة الفردية، ومناورات في الميدان والتدريب على حالة الطوارئ، وبعض المبادئ عن المتفجرات وصنع القنابل.

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص346.

[2] Gilbert Meynier: Hitoire interieure du F.L.N 1954-1962, casbah édition, Alger 2003, p83.

[3] الأمين شريط: التعددية الحزبية في الجزائر في تجربة الحركة الوطنية (1919 – 1962)، الأفكار الأساسية والتطورات الدستورية، التنظيم المؤسساتي للثورة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998، ص82.

[4] حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص155.

وحسب آيت أحمد1 فإن كتيب التكوين العسكري قد تم إعداده من قبله ومن قبل جيلالي بلحاج، الذي كان مكلفاً بالتدريب (مدرباً عاماً)؛ إذ نسخت منه 50 نسخة وزعت على القادة الرئيسيين في أول ملتقى للتدريب والتكوين، الذي نظم في مطلع عام 1948 بمدرسة خاصة للتعليم الديني بالقصبة الجزائر العاصمة، وكان كل قائد مسؤول على نسخته الخاصة، والتي يجب أن تحفظ في مكان آمن، وأن تحرق عند الضرورة، بينما تتم كتابة دروس هذا الكتيب بالنسبة للرتب الدنيا بالتدريج في دفاتر شخصية تحاط بنفس الاحتياطات الأمنية.

واصلت المنظمة الخاصة عملية الهيكلة والتجنيد على المستوى الوطني، وتنظيم الدورات التكوينية باستمرار، بالموازاة مع البحث المستمر عن الأسلحة ووسائل الاتصال2، وقد أكد محمد بوضياف3 أن عناصرها كانوا قد بلغوا في مجملهم، بعد عام ونصف من العمل المتواصل مستوى عالي من التكوين، بالمقارنة مع عناصر المنظمة السياسية.

وفي ديسمبر1948 قدم آيت أحمد، - بصفته قائداً للمنظمة- تقريراً مطولاً4، في اجتماع اللجنة المركزية المنعقد ببلدة "زدين" (عين دفلى)، صودق عليه، وكان يدين صراحة الانسداد الذي وصل إليه العمل الشرعي، خصوصا بعد التزوير المفضوح لانتخابات أفريل 1948، الذي قام به الحاكم العام نايجلان (Naegelen)، كما عرض في الفصل الثالث من التقرير بعض الإجراءات الخاصة بتسريع تحضير الثورة المسلحة5

أصبحت المنظمة الخاصة ابتداء من عام 1949 جيدة البناء، وتمثل أملاً كبيراً لإعلان الثورة، بعد أن عززت تنظيم بنياتها بهيئة أركان مكونة من أربعة رجال كلفوا بالجانب الإستراتيجي، ومجلس أعلى للجيوش المتكون من قادة المناطق، والذي كلف بالجانب التنفيذي، كما تمكنت من استرجاع وشراء بعض الأسلحة والعتاد6.

---

[1] محمد بوضياف: التحضير لأول نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص ص 17-18.

[2] حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص ص 147- 148 .

[3] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص18.

[4] انظر نص التقرير كاملاً في:

Mohammed Harbi: les archives de la Révolution Algérienne, potface de Charle-Robert Agron, le éditions jeune afrique, pari 981. (Document N°: 01), pp15-48.

[5] Ibid, pp37-38.

[6] Mahfoud Kaddche: L'Algerie des Algeriens, hitoire de L'Algerie 1830 -1954, éditions Rocher Noire, Alger 1998, p234.

والجدير بذكر، أن المنظمة قامت بعدة أعمال أثبت من خلالها أنها قادرة على تنفيذ المهام الصعبة؛ حيث قامت في عام 1948 بمحاولة لتفجير تمثال الأمير عبد القادر، الذي أقامته الإدارة الاستعمارية كذكرى لاستسلامه وانتهاء مقاومته في الغرب، لأنها كتبت على التمثال العبارة الآتية: "لو استمع الجزائريون إلى أقوال هذا البطل لبقوا أصدقاء مع الفرنسيين إلى البد"، لكن العملية لم تنجح بسبب رداءة المتفجرات المستعملة، كما تحركت في مناطق مختلفة من الوطن من خلال قيام أعضائها بعمليات تأديبية1 رداً على استفزازات الإدارة الاستعمارية وأعوانها، على غرار ما وقع في منطقة القبائل؛حيث رد كومندوس من رجالها على عملية اغتيال «السي رابح» مسئول الحزب بدوار الريش (برج منايل) من قبل مليشيات مسلحة، بقتل إثنى عشر من رجال هذه الأخيرة في أحد الأسواق بمنطقة القبائل، كما تم القضاء في الجزائر العاصمة على المدعو«أغريبيسي» (طولب الوناس) الذي كان يشيع الرعب في القبائل2. إلا أن أهم عملية قام بها أعضاء المنظمة، هي الهجوم على مكتب البريد المركزي بوهران في 1949/04/06 بقيادة أحمد بن بلة3، والتي أسفرت عن غنم مبلغ مالي معتبر، ذكر محمد يوسفي أنه بلغ 3.170.000 فرنكاً4.

لقد أجمعت المصادر والمراجع على جاهزية المنظمة الخاصة لإعلان الثورة عام 51949، لذلك لذلك فإن قيادتها طرحت على القيادة السياسية اقتراحين يتمثلان في إعلان الكفاح المسلح، أوحل المنظمة6، بحكم أن الفترة بين قيام أي تنظيم سري وبداية العمل لا يجب أن تطول، وإلا انكشف أمره وفشلت مخططاته، لكن رد قيادة الحزب رفض الاقتراحين معاً، أي لا حل ولا ثورة، وقد بررت

---

[1] مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة، منشورات م.و.ب.ح.و. وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998، ص ص 77- 78.

محمد الشريف سيدي موسى: « المنظمة الخاصة بين التأهيل السياسي والعمل العسكري»، مجلة أول نوفمبر، العدد 168، المنظمة الوطنية للمجاهدين، جويلية 2006، ص65.

[2] حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص ص 157-158.

[3] للإطلاع على حيثيات عملية بريد وهران أنظر، محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية والمنظمة الخاصة، تر، محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكري الأربعين لاستقلال الجزائر، الجزائر 2002، ص ص 105 – 110.

[4] المصدر نفسه، ص 110.

[5] علي كافي: المصدر السابق، ص36.

محمد بوضياف: المصدر السابق، ص18.

[6] Ahmed Mahsas: op. cit, p275.

رفضها الثاني بحكم أن الرفض الأول معقول بعدم توفر الظروف المناسبة للعمل الثوري على الصعيدين الداخلي والخارجي.1

ففي الداخل ما يزال الشعب –حسبها– تحت تأثير مجازر ماي 1945، مع ما تشهده الساحة السياسية الوطنية من انقسام الأحزاب على نفسها، أضف إلى ذلك أن حركة الانتصار نفسها كانت قد تعرضت لهزتين عنيفتين في نفس السنة، تمثلت في الأزمة البربرية واستقالة الدكتور محمد الأمين دباغين. في حين أن الوضع الخارجي يتميز على المستوى الإقليمي والعربي برفض الحركة الوطنية المغاربية (الحزب الدستوري الجديد التونسي وحزب الاستقلال المغربي) اقتراح وضع إستراتيجية مشتركة، وتكوين أجهزة شبه عسكرية، وفي العالم العربي لم تكن هناك أية دولة حليفة قادرة على تقديم الدعم والمساندة في حالة قيام الثورة.2

والواقع أن الحكم على قيادة الحزب بأنها أخطأت في عدم إعلانها للثورة في أواخر عام 1949 من قبل " كافي " يبدو مبالغ فيه، لأننا لا يمكننا أن نهمل الظروف الداخلية الصعبة التي كان الحزب يمر بها، وكذا الظروف الخارجية التي لم تكن مناسبة هي أيضاً، إلا أنه يمكننا القول أن القيادة لم تحسن التعامل مع المنظمة الخاصة في هذه السنة، بعد أن أتمت تدريباتها وبدأ صبر أعضائها ينفذ جراء انتظارهم للانتقال للعمل المباشر.

3- اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950:

بعد رفض القيادة السياسية لحركة الانتصار الاقتراحين المقدمين من قبل المنظمة الخاصة في عام 1949، والمتمثلين في إعلان الثورة أو حل تنظيمهم، بدأ القلق يتسرب إلى نفوس مناضليها، وعم الارتباك، وأصبحت عملية المحافظة على انفصال الأفواج تصعب شيئاً فشيئاً، كما لم يعد الإبقاء على تجنيد المناضلين أمراً ممكناً، ما لم تحدد أية مهمة ولا أي نشاط للمنظمة3، ومن تم بدأت قيادة هذه الأخيرة تتخوف من إمكانية اكتشاف أمرها من قبل أجهزة الأمن الفرنسية، لاسيما وأن الشرطة قد تدخلت عقب كل العمليات التي قام بها عناصرها، وأصبح يساورها الشك بأن هناك مجموعة سرية في حالة نشاط4.

---

[1] سعداوي مصطفى: " المؤامرة الكولونيالية وتداعياتها المباشرة 1950 – 1952، مجلة المصادر، العدد 15، م.و.د.ب.ح .و. وثورة أول نوفمبر 1954، السداسي الأول، الجزائر 2007، ص ص 54-55.

[2] المرجع نفسه، ص55.

[3] مصطفى هشماوي: جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة، م.و.د.ب.ح.و. وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998، ص ص 76- 77.

[4] محمد بوضياف: ص ص18-19.

أشعرت قيادة المنظمة القيادة السياسية للحزب بالخطر الذي أصبحت تحس به جراء التماطل وعدم الوضوح1، وقد ذكر بوضياف بأن هذه المسألة كانت تشغل باله كثيراً، وبأنه قد نقل انشغاله إلى إدارة الحزب، حول ما يجب فعله في حالة إلقاء القبض على عناصر التنظيم الذين يتم تسليحهم، وهل اتخذت الاحتياطات اللازمة في مثل هذه الحال؟ إلا أنه لم يتلق أي جواب على ذلك2.

كما أشار عبد الحميد مهري من جهته إلى هذه القضية الحساسة بقوله: "(...) أظن بأن السؤال الذي يُطرح هو أن المنظمة السرية احتاطت لكل شيء، ما عدا شيئاً واحداً، لم يحتاطوا له – ولم أكن في القيادة – هو إمكانية اكتشاف المنظمة...أي ما العمل إذا تم اكتشافها؟"، ليجيب مباشرة عن ذلك بالقول:" يبدو لي أن هذا السؤال لم يطرح...وإذا كان قد طرح فإن الخطة لم تتهيأ..."3، وتعتبر هذه الشهادة في نظرنا على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تطرح مسألة الاحتياطات التي كان على قادة التنظيم المسلح أخذها، قبل طرح ذلك على القيادة السياسية كما ذكر محمد بوضياف.

في ظل أجواء القلق ، والعلاقة غير المنسجمة التي أصبحت تطبع جناحي الحزب، وقع حدث في تبسة وصفه بعض أعضاء4 المنظمة الخاصة بـ «التافه» أدى إلى اكتشاف أمرها من قبل أجهزة الأمن الفرنسية، ويتعلق الأمر حسب ما أجمعت عليه المصادر والمراجع5 بعملية تأديبية قام بها أعضاء من هذه المنظمة من مقاطعة قسنطينة، ضد مناضل في مدينة تبسة هو عبد القادر خياري (المدعو ارحيم). وإذا كان الإجماع حاصلاً على أن هذه الحادثة هي التي أدت إلى وقوع الكارثة باكتشاف التنظيم، فإن الاختلاف بقي قائما بين ذات المصادر والمراجع حول حيثياتها.

ففي الوقت الذي ذكر آيت أحمد أن القضية انطلقت حين قام أربعة مسؤولين من الشرق القسنطيني باختطاف "خياري" و"(...) كانوا يريدون مُعاقبته لأنه انتقد حزب الشعب، وكانت له نوايا المساس بالمنظمة الخاصة"6، فإن بوضياف أورد بأن المدعو "ارحيم" كان إطاراً بالمنطقة "(...)متهماً

---

[1] Ahmed Mahsas:.pp275-276 ,

[2] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص 20.

[3] شهادة عبد مهري: يومية الشعب، العدد 8392، المصدر السابق، ص 03.

[4] Ahmed Mahsas: op. cit, p276.

محمد يوسفي: المصدر السابق، ص116

محمد بوضياف: المصدر السابق، ص19.

[5] المصدر نفسه، ص نفسها.

حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص214.

Ahmed Mahsas: op. cit, p276

[6] حسين بيت أحمد، المصدر السابق، ص 214.

بتزويد الشرطة بالمعلومات، فأقصي من الحزب»1، وقد كلف ابن مهيدي بالتحقيق في قضيته، فأوفد كومندو لهذا الغرض، وعندما شعر خياري بذلك نقل الخبر إلى الشرطة، فوقعت الحادثة التي أدت إلى الكارثة.

أما أحمد مهساس، فإنه يتفق مع بوضياف في مسألة إقصاء "خياري" من الحزب، لكنه يضيف إلى ذلك بأن المعني نصح من قبل العديد من المناضلين، الذين طالبوه بالتعقل2، وقد أخذ جلبير مينييه (Gilber Meynier) بالرأيين معاً؛ حيث ذكر بأن عبد القادر خياري اقترب أن يصير خائناً، كما أنه أصبح كثير الحديث حول شؤون الحزب3.

في حين ذكر عبد القادر خياري نفسه في شهادته لـ رابح بلعيد بمدينة تبسة في 1980/09/28 ما يلي: "إنني التحقت بحزب الشعب في 1943، الذي أصبح في 1946 حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وانسحبت من هذا الأخير أشهر قبل حادثة 18 مارس 1950...لأنني لم أكن راضياً عن السياسة الخاطئة التي انتهجتها قيادة الحزب فيما يخص بعض المناضلين المعروفين والمخلصين أمثال الدكتور لمين دباغين الذي طرد من الحزب بداية ديسمبر 1945، ويوجد بطبيعة الحال مناضلين آخرين في حركة الانتصار غير راضين أو يدعون أنهم غير راضين على تصرف قيادة الحزب، من بينهم أذكر ماضوي الهادي..."4.

وما هو جديد في شهادة "خياري" هو ذكره بأنه انسحب بإرادته من الحزب، وأنه لم يُقص من قبل الإدارة، كما أورده كل من مهساس وبوضياف، وأن انسحابه كان احتجاجاً على إقصاء الأمين دباغين من الحركة. مما يجعل شهادته تتوافق مع ما أشار إليه محمد يوسفي، حول الأثر الذي تركه إقصاء دباغين من الحزب، بعد أن أقدمت جريدة "الزهور" التونسية (الهزلية) على نشر الخبر، فأكد أن ذلك "(...) جعل تبسة كلها تزمجر دهشة وغيظاً...لأن المناضلين لم يكونوا موافقين على ذلك، وهذا عم جو في منتهى التوتر بين المناضلين الشرعويين والمناضلين المتخفين، الأمر الذي جعل...خياري... ينتقذ القيادة المركزية للحركة بصورة سافرة، ولما طلب منه مراعاة النظام أبي أن ينقاد للصواب...وذهب به الأمر أن يفكر في إماطة اللثام عن النشاطات المحلية التي تقوم بها المنظمة الخاصة..."5، وقد أدى ذلك إلى فصله من الحزب، إلا أنه واصل تنديده بالحركة.

---

[1] محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 19.

[2] [2] Ahmed Mahsas: op. cit, p276.

[3] Meynier Gilbert: Hitoire interieure du F.L.N 1954-1962, casbah édition, Alger 2003, p86.

[4] انظر شهادة عبد القادر خياري (رحيم) في، رابح بلعيد: "شهادة حية حول مؤامرة 1950"، كتاب رسالة الأصلس «المسلسل» ح41، أسبوعية رسالة الأطلس، العدد 134، باتنة، الجزائر من 21 إلى 1997/04/27، ص11.

[5] محمد يوسفي: المصدر السابق، ص ص 116-117.

وحسب ما رواه خياري حول عملية الاختطاف التي تعرض لها، فإنها كانت يوم 1950/03/18 على الساعة السابعة مساءاً، في الشارع المؤدي إلى المدرسة، الذي أصبح يعرف فيما بعد بـ "شارع النصر" بمدينة تبسة، وتم ذلك من قبل خمسة عناصر تابعين للتنظيم المسلح، حينما كان يسير رفقة ماضوي الهادي في الشارع المذكور، هذا الأخير الذي تبين له عند وقوع العملية بأنه استدرجه بعد أن أقنعه بأنه بدوره ساخط على قيادة الحزب1.

بعد تمكن كومندو المنظمة من إلقاء القبض عليه ودفعه داخل السيارة، بقي يتخبط بداخلها موجها ضربة قوية إلى السائق، مما أدى إلى انحرافها واصطدامها بشجرة فتوقفت، ولما طلب السائق من الرجال الأربعة أن ينزلوا من أجل دفعها، نزل ثلاثة منهم وبقي الرابع يمسك به، فحاول استغلال ذلك للفرار، إلا أنهم انهالوا عليه ضرباً من كل جانب، ليتلقى ضربة قوية على الرأس بآلة ثقيلة فأغمي عليه. ويواصل المعني قائلاً:"(...) وعندما أفقت وجدت نفسي في مخفر الشرطة بحضور الهادي ماضوي وشرطي...و فيما بعد كلف محافظ شرطيين بمرافقتي إلى الطبيب لأتلقى العلاج من الجرح في رأسي، وبعد العلاج رافقوني إلى بيتي، أما المحافظ من جهته فقد كون مجموعة من الشرطة...وانطلقوا يبحثون عن السيارة والمختطفين، وعندما وصل محافظ الشرطة ورجاله إلى واد زناتي وجدوا السيارة التي كانت في طريقها إلى قسنطينة عاطلة بعد أن نضب خزانها من البنزين، وألقي القبض على" حسين بن زعيم" الذي وجدوه بها...أما الرجال الأربعة الذين ذهبوا للبحث عن البنزين استطاعوا انقاد أنفسهم من قبضة الشرطة...لقد علمت فيما بعد أن الرجال الخمسة الذين جاؤوا على تبسة لاختطافي هم: مصطفى بن عودة، حسين بن زعيم، عجامي إبراهيم، بكوش عبد الباقي وديدوش مراد الذي قاد العملية..."2، وقد اتفقت معظم المصادر والمراجع على هذه الرواية.

أما عن الكيفية التي تمكنت بها الشرطة من تتبع أثر السيارة المستعملة في الاختطاف، فيذكر محفوظ قداش، أن ماضوي قام بالتمويه على شكوك خياري والشرطة بإشعار هذه الأخيرة، بأن اعتداء وقع على أبواب مدينة تبسة في 1950/03/18 على الساعة السابعة من قبل خمسة رجال يستعملون سيارة، مما أدى إلى التعرف عليها في وادي زناتي كما ذكرنا3، وقد حاول ماضوي أن يضلل

[1] شهادة عبد القادر خياري (رحيم)، المصدر السابق، ص11.

[2] المصدر نفسه، ص 11.

[3] محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية، ج2، 1939 – 1951، تر، محمد بن البار، دار الأمة، الجزائر 2011، ص 1146.

شرطة تبسة عندما استدعي إلى المخفر، حيث أخبرهم أنه تعرض رفقة خياري إلى هجوم من مجموعة من الفرنسيين، وهذا حسب شهادة هذا الأخير1.

4- رد فعل القيادة السياسية للحزب على اكتشاف المنظمة الخاصة وانعكاساته:

اختلفت المصادر والمراجع، وتعددت الآراء والتأويلات حول رد فعل القيادة السياسية عند اكتشاف المنظمة الخاصة، بين من نظر إلى موقفها بأنه كان مقصراً ومتخاذلاً، ولم يكن في المستوى المطلوب، وأصحاب هذا الرأي هم أعضاء المنظمة بوجه خاص، ومن رأى بأنها فعلت ما يجب فعله، ولم يكن بمقدورها أن تقوم بما هو أكبر من ذلك، وهؤلاء يمثلون جانب الإدارة بشكل عام.

وحسب محمد بوضياف، فإنه وبمجرد أن بدأت الاعتقالات في تبسة طالب المسؤولون بالتعليمات التي يجب تطبيقها، فكان رد القيادة " أحرقوا الوثائق، ضعوا العتاد في مأمن وانتظروا"2، ولم تتوقف سلبية الإدارة عند هذا الحد، بل إنها فضلت حينئذ أن تسلك طريقاً انهزامياً، أنكرت من خلاله وجود منظمة مسلحة، مع الاعتراف بأن المناضلين المعتقلين ينتمون إلى الحزب، وانتهت باتهام شرطة العدو بالتأمر وتدبير المؤامرة لتحطيم الحزب3. وأورد عبد السلام حباشي، بأنه لا يتذكر أن الحزب قد بذل مجهودات كبيرة لحمايتهم أثناء الموجه الأولى للاعتقالات، وكان عليه – حسبه- أولاً وقبل كل شيء أن يتحمل الصدمة الأولى أمام ضغط الإدارة الاستعمارية، ويعالج القضية بحذر شديد، وقد ترك ذلك انطباعاً لدى عناصر التنظيم بأن الحزب تخلى عنهم إلى الأبد، مما أثر في نفسيتهم، وكان لذلك عواقبه4.

وذهب بن طوبال مسؤول المنظمة لناحية ميلة (منطقة قسنطينة) في نفس الاتجاه، حيث قال: «لقد بقينا مدة شهر دون أن يهتم بنا الحزب، حيث طُلب منا الانتظار إلى غاية انتهاء حملة الاعتقالات البوليسية..."5، وقد دامت هذه الوضعية – حسبه- إلى غاية 1950/08/01؛ حيث قررت الإدارة نقل

---

[1] شهادة عبد القادر خياري: المصدر السابق، ص11.

[2] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص 20.

[3] انظر تقرير محمد بوضياف حول كيفية اكتشاف المنظمة الخاصة، في، ابن العقون عبد الرحمان: المصدر السابق، ص ص 116-120.

[4] Abdesselam Habbchi: op. cit, pp 133_134.

[5] Témoignage du Abdelah Bentobal, cité par Daho Djerbal: « les maquis des aucès en 1950_1951 au La problématique des vois et moyens de la Révolution nationale en Algérie », dans, Hassen Bachir _ cherif, Coordonné par Abdelmadjid Merdaci: Le 1er Novembre 1954 La nuit rebelle, éditions La Tribune, Alger 2004, p71.

العناصر المتابعة إلى الأوراس، وذلك بتكليف إبراهيم حشاني رئيس الدائرة الحزبية لحركة الانتصار بباتنة بذلك، وقد تم تعيين الجميع كمراقبين في المناطق الجبلية، حسب ما أكد بن طوبال ذلك بقول: " تمت تسميتنا كمراقبين في النواحي التي وُزعنا عليها ولكن ذلك لم يحل مشكلتنا، لأنه كان يجب معرفة المهام التي نقوم بها، فحددها لنا حشاني بأنها: "تتمثل في إعطاء دروس للمناضلين مع منحنا الحرية في اختيار المواضيع"، وبذلك لم يكن تعيينا كمسئولين نظاميين، وحينما سألنا عما نقوم به بعد ذلك أجاب حشاني: "يجب عليكم انتظار تعليمات الحزب إلى غاية نهاية فترة المحاكمات..."1.

وذكر رابح بيطاط، عضو التنظيم بنفس المنطقة، بأنه ورفاقه قد "تلقوا أمراً بالنجاة بأنفسهم"، لكن لما تأكد بأن الشرطة تبحث عن ثمانية منهم "(...) قررت إدارة الحزب نقل الثمانية إلى الأوراس وتوزيعهم على امتداد المنطقة حيث استأنفوا نشاطهم النضالي لفائدة الحزب والثورة"2. في حين أورد محمد يوسفي، أن أعضاء المنظمة وجدوا أنفسهم لوحدهم معزولين أمام حملة الاعتقالات الواسعة لشرطة العدو، في ظل انشغال السياسيين بالإصلاحية والانتخابية3. أما أحمد مهساس، الذي كان في الخدمة العسكرية أثناء بداية الاعتقالات وخرج في إجازة إلى مدينة الجزائر، فقد ذكر بأنه عندما طلب من قيادة الحزب التحرك بسرعة لإنقاذ الموقف أجابته بالقول: " لا ننتظر منك إلا العودة إلى ثكنتك دون أن تشغل بالك"، لكن بمجرد عودته أوقف من قبل الأمن العسكري4، وقد أكد لي مهساس هذه القضية وأضاف قائلاً: "أحسست بأن القيادة قدمتني للأمن العسكري الفرنسي على طبق من ذهب"5. إلا أن عمار بن عودة (مصطفى)، ذكر بأنه تلقى تعليمه من قيادة الحزب، مفادها تسليم نفسه في حالة قدوم الشرطة الاستعمارية للقبض عليه، ففعل ذلك من باب الانضباط الحزبي6، وهذه الرواية تُعد استثناءاً بين المصادر والمراجع، ومن تم فإننا نميل إلى عدم حصولها، لأن معظم الشهادات التي سقناها في هذا الشأن صادرة من قادة جهويين للمنظمة لمنطقة قسنطينة التي ينتمي إليها بن عودة.

---

[1] Ibid: p71.

[2] شهادة رابح بيطاط، نقلاً عن محمد عباس: ثوار...عظماء، المرجع السابق، ص96.

[3] M'hamed yousfi, op. cit, pp 11_12.

[4] Ahmed Mahsas: op. cit, p277.

[5] أحمد مهساس: شهادة في لقائي معه (مسجلة بالصوت والصورة)، بمنزله 56 شارع ديدوش مراد، الجزائر العاصمة 7 سبتمبر 2010، على الساعة 13.

[6] شهادة عمار بن عودة، نقلاً عن محمد عباس: ثوار...عظماء، المراجع السابق، ص211.

لكن هذا لا يمنعنا من تسجيل ملاحظة، تتعلق بضرورة التميز بين مسألة الاستسلام لأجهزة الأمن عند بداية الاعتقالات، والأمر بالاستسلام بعد صدور الأحكام القضائية، وهذا الأمر الثاني أشارت إليه العديد من المصادر وأكدت صدوره، وربما يكون بن عودة قد أخلط بين الاثنين.

أما ما يمكن استنتاجه من بقية الشهادات التي عرضناها، أن هناك إجماعا بينها حول وقوع اضطرابا كبيرا في صفوف القيادة السياسية عند وقوع حادثة تبسة وبداية الاعتقالات، فلم تتمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة بالسرعة المطلوبة لتحمل مسؤوليتها تجاههم، مما ولد لديهم شعوراً بخيبة الأمل والضياع، وحتى شهادة بيطاط التي تبدو لأول وهلة أنها تختلف في جانب منها عن الشهادات الأخرى، فإنها تصب في هذا الاتجاه، لأن الأمر بالنجاة بالنفس ما هو في الحقيقة سوى ترك عبء المسؤولية على المستهدفين.

ولعل هذا الأمر هو ما جعل بعض المراجع1، تذهب إلى حد طرح فرضية أن تكون لقيادة الحزب يد في اكتشاف هياكل المنظمة، بحكم أنها أصبحت تشكل خطراً عليها، لاسيما وأنها لم تكن قادرة على إصدار قرار بحلها، ولا على إعطائها الضوء الأخضر لإعلان الثورة، ومن تم فلا يستبعد أن تكون قد أخبرت عليها ليتم اكتشاف أمرها فتتخلص منها دون حرج، وهذا الحكم في نظرنا فيه كثير من الغلو والنقمة ومن تم لا يمكن تصديقه، لأن الإدارة لو فعلت ذلك ما كانت قد تدخلت إطلاقا، لا بإرسال العناصر المبحوث عنها إلى الأوراس، ولا بتكليفهم وفتح المجال أمامهم لتوعية المناضلين وتكوينهم هناك، وتعيين من يدافع عنهم في المحاكم، كما أننا نرى أن الوعي الوطني داخل الحزب أكبر من أن ينحط إلى هذه الدرجة.

بينما يرى الرأي الثاني، الذي يمثل صف الإدارة، والذي سنكتفي بعرض شهادتين من جانبه، إحداهما لـ: بن يوسف بن خدة عضو اللجنة المركزية بداية من عام 1947، والأمين العام للحزب بين سنتي 1953 - 1954، والأخرى لأحمدة بودة عضو اللجنة المركزية للحزب بين 1939 – 1954، وعضو المكتب السياسي من 1939 إلى 1953.

فالأول ذكر بأن القيادة قررت أن تتحمل مسؤوليتها في المقام الأول، فأخذت على عاتقها التكفل بكل العناصر، وتأمين الدفاع عنهم أمام المحاكم، ومن جهة أخرى أصدرت الإدارة أوامرها لجميع عناصر المنظمة الذين نجوا من التوقيف والاعتقال بأن يأخذوا كل الاحتياطات، بحرق الأرشيف والوثائق وإخفاء العتاد ريثما تهدأ الحملة المسعورة للاعتقالات2.

---

[1] Ben youcef ben Khedda: Les Origines du 1er Novembre 1954, 2 éditions, Revue et augmentée, Editions C.N.E.R.M.N.R.1 Novembre 1954, Alger 1999, pp 155_157.

[2] محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة 1984، ص80.

في حين ذكر الثاني في شهادته لـ إبراهيم بن العقون، أنه حينما اكتشفت المنظمة السرية عام 1950، تم الاجتماع مع مصالي الحاج ببوزريعة للتشاور فيما يجب فعله؛ هل يعترف الحزب بالمنظمة أو ينكر ذلك؟1

وكان هناك رأيان؛ أحدهما مع نكرانها ولو بالتضحية ببعض المناضلين مع الاحتفاظ بالحزب الذي سيكون المدافع الأمين على هؤلاء، والاتجاه الآخر مع الاعتراف وعدم ترك مناضلي الحزب للعدو، وكان مصالي مع هذا الاتجاه، وقد تم التوصل بعد أخذ ورد إلى تبني هذا الاتجاه، ومما ذكره نفس الشاهد في موضع آخر أن الحزب قد قرر تحمل مسؤوليته كاملة وتبعات ذلك، لأن فرنسا لا تعترف بحقوق الشعب الجزائري، وأنهيت المناقشات، ومما صرح به مصالي حينها " لا يوجد إله إلا الله..."، مما يعني أن القرار اتخذ2.

إلا أن طارئاً حصل بعد وصول محمد شرشالي، الذي عرض حلاً ثالثاً قلب به الوضعية، واستحسنه الجميع وهو: "لا ننكر ولا نعترف لما في الأمرين من مخاطر، بل ندعي أن دعوى وجود منظمة سرية في قلب الحزب هي كاذبة من أصلها، وإنما الاستعمار هو الذي لفقها ليجعل منها مكيدة لضرب الحزب"3.

مع العلم – حسب أحمد بودة دائماً – أن الحزب قد اتخذ كل ما يلزم للدفاع عنهم، بحيث أنه لما ارتأى المحامون أن يتخذوا إجراء جماعيا لفائدة المتهمين، من خلال تقديم إشهاد خير يُقر بنظافتهم، قُدم طلباً للإدارة فعينت لهم عدداً من المسئولين في كل ناحية للقيام بذلك " (...) وقد كنت شخصياً عُينتُ كشاهد خير على مناضلي الناحية بمحكمة عنابة وكانوا 83 مناضلاً لأشهد مع مسئولين آخرين، وبقي الحزب يتابع أمر الدفاع عن المقبوضين"4 وما هو جدير بالسجيل أن هذه الشهادة قد أجمع عليها العديد من أعضاء اللجنة المركزية ومنهم بن خدة5 ومولاي مرباح6.

---

[1] شهادة أحمد بودة نقلاً عن ابن العقون: المصدر السابق، ص 118.

[2] Témoignage du Ahmed Bouda, cité par Mohamed Belkacem, dans , Ali Guenoun: " Messali Hadj et les berbéro-Nationalistes: quand le "Zaim" est conteste, Réflexions, Messali Hadj 1898- 1998 parcours et témoignages, éditions Houma, Alger 1998, p 219.

[3] أحمد بودة نقلاً عن ابن العقون: المصدر السابق، ص 118.

[4] المصدر نفسه، ص نفسها.

[5] مولاي مرباح: نقلاً عن محمد عباس: رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر 2009، ص 70.

[6] B en youcef ben Khedda: op. cit, pp 84.

من خلال شهادتي" بن خدة" و" وبودة" يمكننا القول: أن رد فعل الإدارة عرف مرحلتين، تمثلت إحداهما في رد الفعل الأولي، الذي جاء عقب حادثة تبسة مباشرة، والذي تميز بالاضطراب والارتباك وأحيانا بالغموض، وهذا الموقف لا يمكن تفسيره بالتخاذل والتقصير فقط، كما عبر عن ذلك أعضاء المنظمة، الذين لا يمكن أن نلومهم على موقفهم، بحكم حملة الاعتقالات والقمع التي عرفوها، وإنما يمكن أن يقترن ذلك بالصدمة وما خلفته من ارتباك، لأن الحزب لم يكن قد اتخذ احتياطاته القبلية، كما أشار إلى ذلك عبد الحميد مهري، وفي هذا المجال يمكننا أن نتساءل على ما كان يريده أعضاء المنظمة أن يصدر من قيادتهم السياسية: هل كانوا يريدون منها أن تعلن صراحة مسؤوليتها، وتفجر الثورة في ذات الوقت مع تحمل عواقب ذلك، وقد كان بوسعها أن تعلن الكفاح المسلح في عام 1949 ولم تفعل؟ أم أنهم كانوا يريدون أن تحميهم من الاعتقال والقمع وهي عاجزة حتى عن حماية السياسيين أنفسهم.

بينما تمتد الأخرى– في نظرنا – من ربيع 1950 إلى غاية فيفري 1951، تاريخ الإعلان عن حل المنظمة الخاصة من قبل اللجنة المركزية للحزب، وقد اتخذت هذه الأخيرة أثناء هذه المرحلة جملة من القرارات والإجراءات، أهمها إصدار الأمر لأعضائها بالتوجه إلى الأوراس، وفتح الباب أمامهم للمشاركة في أنشطة الحزب في مجال التوعية، والرد على سلسلة الاعتقالات وتشهير الصحف الفرنسية الصادرة في الجزائر والإدارة الاستعمارية بما عرف بـ: "المؤامرة الكولونيالية"، كمحاولة منها لإيجاد الرد المناسب، الذي يجنبها الانسياق وراء الاستفزازات التي تعطي للعدو الفرصة لتدميرها من الخارج، وأيضاً عدم الاستسلام للقمع لكي لا تنتج الشروط التي ستحكم عليها بالانفجار من الداخل، ومن تم كان عليها أن تحافظ على توازنها فوق صراط أحد من السيف[1].

وقد أدى تبني هذا الموقف إلى تنظيم الحزب لحملة دعائية مضادة للحمة الاستعمارية، ومحاولة إقناع المناضلين الموقوفين بالتراجع عن اعترافاتهم، فأوعز إلى جميع فروعه في الجزائر وفرنسا بنشر بيانات التنديد في الصحف ورفع الشكاوي إلى النيابة العامة، وتوزيع المنشورات على المواطنين، وإلى نوابه في مختلف المجالس بالاحتجاج ضد الاعتقال والتعذيب، كما تمكن من كسب حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء والحزب الشيوعي إلى جانبه، حيث نددت صحفهم بالمؤامرات الخيالية التي ينسجها الاستعمار لضرب القوى المناضلة، وقد حققت هذه الحملة نجاحاً كبيراً حتى في الصحافة الفرنسية والدولية، والتي راحت بدورها تُدين سياسة الحاكم العام نايجلان وتتهمه بالتأمر ضد الجزائريين عموماً وح.ش.ج.ح.إ.ج.د على وجه الخصوص[2].

[1] مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص79.

[2] المرجع نفسه، ص ص 82 – 83.

مما جعل قادة الحزب يذهبون في تقييم فكرة "المؤامرة الكولونيالية" بأنها كانت ناجحة وايجابية على مختلف الأصعدة، لأنها أوقفت الهجمة الاستعمارية، انطلاقاً من كون أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم، على الأقل على المستوى الدعائي والقانوني1، فتم افتكاك زمام المبادرة من يد الإدارة الاستعمارية، وتحويل موضوع التشهير من «المؤامرة الوطنية»، التي أخذت بها هذه الأخيرة إلى «المؤامرة الكولونيالية»، وجعلت الرأي العام في الجزائر وفرنسا ومناطق عديدة من العالم يتعاطف مع حركة الانتصار، مما سمح بإنقاذها من الحل، وتخليص ما تبقى من عناصر التنظيم الخاص، وأدى إلى اطلاق سراح العديد من الموقوفين من الاتجاهين السياسي وشبه العسكري، كما ساعد ذلك على الدفاع بفعالية عن العناصر التي بقيت رهن الاعتقال، وتحويل محاكماتهم إلى محاكمة للنظام الاستعماري2.

بينما كلفت قيادة الحزب أحد قادتها وهو المحامي عبد الرحمن كيوان بإبلاغ المعتقلين تعليماتها القاضية بالتراجع عن الاعترافات التي أدلوا بها أثناء مراحل التحقيق بين أيدي أجهزة الأمن وقضاة التحقيق بحجة أنها تمت تحت التعذيب، ونفي وجود التنظيم أصلاً والإدعاء بأنه من نسج الإدارة الاستعمارية3.

إلا أن المعتقلين لم يتقبلوا ذلك بسهولة، بحكم توفر الأدلة المادية على وجود هذا التنظيم، من أسلحة، ومتفجرات، ومخططات، ووثائق متنوعة وغيرها، وهذا ما دفع جماعة منهم وعلى رأسهم بن بلة، مهساس، ويوسفي وآخرين الاقتراح على القيادة أن يتحملوا على عاتقهم مسؤولية إنشاء المنظمة وتبرئة ساحة الحزب من ذلك، وتبرير لجوئهم إلى مثل هذا الأمر أمام الدوائر الاستعمارية بكون هذه الأخيرة قد أوصدت الأبواب والمنافذ القانونية إلى التغيير في وجه الشعب الجزائري وأحزابه الوطنية، فلم يبق سوى طريق السلاح4، إلا أن الإدارة رفضت هذا الأمر بشدة، وأصرت على ضرورة التمسك بموقف النكران فامتثل المناضلون لذلك باستثناء الجيلالي بلحاج وعمار ولد حمودة5 الذي كان يتهم الإدارة صراحة بالوقوف وراء اعتقاله هو ورفاقه أثناء الأزمة البربرية عام 1949 كما أشرنا إليه في حينه، بينما يبقى موقف بلحاج يكتنفه الكثير من الغموض.

---

[1] حسين آيت احمد: المصدر السابق، ص 215.

[2] مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص ص 83، 85.

[3] المرجع نفسه، ص 84.

[4] Ahmed Mahsas: op. cit, p276.

M'hame. d yousf: Le complot (1954 - 1962), edition E.N.L, Alger 986, p64.

[5] Ahmed Mahsas: op. cit, p278.

والواقع أن بعض قادة المنظمة الخاصة كانوا يشكون في صدق نوايا القيادة السياسية من خلال طرحها لقضية "المؤامرة الكولونيالية"؛ حيث رأى محمد بوضياف بأنه موقف سلبي فضلت به"(...) القيادة المشكلة من البرجوازية الصغيرة والبيروقراطية طريق الاستسلام مع تجنب الاتصال عن المناضلين المعتقلين..."[1]، في حين رأى مهساس، بأن سلوك القيادة مقبول في الظاهر، لكنه كان يخفي في طياته نية التخلي على النهج الثوري الذي رُسم في مؤتمر فيفري 21947 وكان رد فعل السياسيين على هذه الاتهامات أن ذلك يعني بأن أصحابها يريدون تحويل معركة خاسرة إلى هزيمة شاملة[3].

إلا أن ما يمكن تسجيله في حقيقة الأمر، أن الاتجاهين(السياسي وشبه العسكري) كانا يريدان تفادي الهزيمة الشاملة، لكن مفهوم هذه الأخيرة كان يختلف من اتجاه إلى آخر، فبينما تعني عند المسئولين السياسيين حل الحزب واضطهاد المناضلين، فإنها تدل عند قادة المنظمة على الإبقاء على الحزب دون مبادئه الثورية ومن تم تحويله إلى هيكل دون روح، ولهذا فإننا نجدهم لا ينكرون فوائد أطروحة « المؤامرة»، وإنما يطعنون في نواياها الإصلاحية[4].

ومن تم فإن كل طرف اتخذ موقفاً من الآخر، حيث أصبح بعض مسؤولي الحزب يوجهون انتقاداتهم الحادة لقادة المنظمة، محملين إياهم مسؤولية ما حدث من اعتقالات وتوقيفات، مما أدى إلى أول شقاق كبير بين الطرفين، لأن إطارات هذه الأخيرة لم يحتملوا ذلك، بحكم أن جوهر المشكلة – في نظرهم – سياسي محض، وتتحمله القيادة السياسية، لأنها تجاهلتهم طيلة ثلاث سنوات، رغم إعلانهم عن جاهزيتهم للعمل المسلح قبيل اكتشاف تنظيمهم، ووقفت موقفاً انهزامياً أثناء حملات القمع، لتنتهي في الأخير إلى اتخاذ موقف يقضي بحل المنظمة الخاصة[5]، بعد أن ظل السؤال مطروحاً مطروحاً عليها حول مصير من بقي منها، والتي لم تطلها أيادي أجهزة الأمن الفرنسي، فكان اجتماع اللجنة المركزية في شهر فيفري 1951 الذي خرج بقرارات يمكن إجمالها فيما يلي:

تحميل الجزء الأكبر من المسؤولية لإدارة الحزب لأنها كونت جهازا سرياً شبه عسكري قبل أن تتوفر شروط الانتقال للعمل المباشر.

---

[1] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص20.

[2] [2] Ahmed Mahsas: op. cit, p278.

[3] مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص ص 83، 85.

[4] المرجع نفسه: ص نفسها.

[5] Ahmed Mahsas: op. cit, p278.

تحميل هيئة أركان المنظمة الخاصة مسؤولية ما حدث، بسبب الأخطاء العديدة التي ارتكبتها كالتجنيد بدون تحري وعدم الحيطة، والقيام بأعمال عديدة مثيرة للشك بالإضافة إلى عدم رد فعلهم بسرعة وايجابية على حملات الاعتقال.

الإقرار بزوال المنظمة الخاصة من الناحية العملية، لأن معظم قادتها وثلث تشكيلتها وقعت في الأسر، ولجوء عدد منهم إلى الجبال والأدغال، وتشتت الباقون منهم لينتهي الاجتماع بتعيين هيئة خاصة برئاسة مصالي الحاج لتحديد الموقف النهائي، وقد اقترحت هذه الهيئة على اللجنة المركزية بأن يتم التمسك بمبدأ الكفاح المسلح، مع حل المنظمة الخاصة وإدماج عناصرها في الحزب في انتظار إعادة تشكيلها على أسس جديدة فوافقت على ذلك.1

لقي هذا الموقف معارضة شديدة من إطارات المنظمة، لأنهم كانوا يرون ضرورة تدعيمها والاستفادة من تجربتها والعمل بجدية من أجل تحديد موعد قريب للثورة بدل حلها، وذلك لجملة من الاعتبارات أهمها:

أن عدداً كبيراً من إطاراتها نجو من الاعتقال، وهياكلها لم يتم تفكيكها في العديد من المناطق (الأوراس، القبائل، الجزائر العاصمة، الجنوب الوهراني...)، مما يجعل قرار الحل دعماً لجهود أجهزة الأمن الفرنسية التي عجزت عن تفكيك المنظمة بشكل كامل2.

الإبقاء عليها ولو بصورة شكلية يكتسي أهمية كبيرة، لكونها تُعد رمزاً وعلامة على استمرار فكرة العمل المسلح 3.

المنظمة الخاصة أنشئت بموجب قرار صادر عن المؤتمر الأول للحزب في فيفري 1947، ومن تم فإن قرار حلها الصادر عن اللجنة المركزية يُعد قراراً يفتقد إلى الشرعية، ولا يمكن أن يكون ذلك شرعياً إلا إذا صدر عن المؤتمر4.

رغم هذه المعارضة، فإن القيادة السياسية مضت في قرار الحل، ولم تأبه بالاعتبارات السابقة الذكر، مما رسخ الاعتقاد لدى إطارات المنظمة، بأن إدارة الحزب قد حكمت على تنظيمهم بالزوال قبل مارس 1950، لأنها كانت ترى فيه عقبة في طريق الاتجاه المعتدل الذي أصبحت الإصلاحية

---

[1] شهادة سيد علي عبد الحميد، نقلاً عن محمد عباس: رواد الوطنية، المرجع السابق، ص 107.

شهادة حسين لحول، نقلاً عن المرجع نفسه، ص55.

مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص ص 86، 87.

[2] Ahmed Mahsas: op. cit, p279.

[3] Ibid, p279.

[4] جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص 221.

والانتخابية شغله الشاغل1 لكن حسب مهساس2، رغم ذلك فإن الإدارة كانت مترددة في قراراها لأنها كانت تدرك أن حل المنظمة على أرض الواقع يُعد أمراً في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً، كما لا يعني ذلك أنها تخلت على عناصرها نهائياً.

وقد تبنى الحزب قضية المعتقلين دون أي حرج، لكونها تتماشى مع أطروحة "المؤامرة"، التي كان يعمل جاهداً على إثباتها، ونظر إليهم في سياق ذلك على أساس أنهم اعتقلوا بسبب آرائهم السياسية، ومن تم وجهت "لجنة مساندة ضحايا القمع"، التي أسسها، نداءً إلى الشعب الجزائري للوقوف إلى جانبهم، فتكونت لجان فرعية في مختلف أرجاء الوطن ضمت مناضلين من مختلف الأطياف السياسية (إنتصاريين، بيانيين، علماء، شيوعين، نقابيين، أحرار)، وقامت بدور كبير في مساعدتهم المادية والمعنوية، ومن جهة أخرى عينت لهم محامين للدفاع عنهم ومنهم: عبد الرحمن كيوان، عمار بن التومي، حميد قسول، العيد عمراني، مع استقدام محامين من هيئة محامي باريس على غرار الأستاذ "هنري دوزان" (Henry Douzon) والأستاذ " بيار ستيب" (pierre stibe) والأستاذ إيف ديشزال (Ives Dechezelles)..3.

أما العناصر التي نجت من الاعتقال، فإنهم التحقوا بالخلايا السياسية وأعيد إدماجهم في حركة الانتصار كأعضاء دائمين، لكن دون أن تُسند لهم أية مسؤولية على مستوى القيادة، وتم الاكتفاء بتنصيبهم على مستوى الدوائر عموماً4، بحجة أنهم كانوا مطاردين من قبل الشرطة الاستعمارية، أو كما أسمتهم القيادة السياسية بعضهم: "الثقال" (Les Lourds)، أي المثقلين بالمشاكل مع إدارة الاحتلال5 مع توزيعهم على مناطق متفرقة من أرض الوطن، حيث أرسل رابح بيطاط على سبيل المثال إلى الجزائر وبوصوف عبد الحفيظ وبن عبد المالك رمضان ومحمد مشاطي إلى وهران، وعبد السلام حباشي إلى مستغانم، وهذا حسب شهادة هذا الأخير6.

وعلى كل حال ودون مزيد من الاسترسال في عرض ردود أفعال كل طرف من الآخر، فإن ما يمكن استنتاجه مما سبق أن التباين أصبح واضحاً من قبل الذين نجوا من القمع الذي أصاب المنظمة الخاصة7، أو الذين فروا من السجن، بحكم اختلاف زاوية نظر كل طرف التي تعتمد على

---

[1] Ahmed Mahsas: op. cit, p279.

[2] شهادة أحمد مهساس للباحث، المصدر السابق.

[3] مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص 89.

[4] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص23.

[5] شهادة أحمد مهساس، نقلاً عن محمد عباس: ثوار...عظماء، المراجع السابق، ص 149.

[6] Abdesselem Habbachi: op. cit, p179.

[7] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص23.

اختلاف موقع كل منهما، فعناصر المنظمة الخاصة كانوا ينظرون من خلال الوضع الحرج الذي كانوا فيه؛ حيث وجدوا أنفسهم في نهاية المطاف متشردين في المدن والبوادي، وعالة على الحزب، الذي أصبح يضغط عليهم للقبول إما بدخول السجن، وإما بالخروج من الوطن1، وبالتالي أصبح الكثير منهم يشعرون بنوع من الذاتية والتمايز عن مناضلي الحزب، ولذلك نجدهم عند انفجار الأزمة بين المصاليين والمركزيين معظمهم اتخذ موقفاً حيادياً قبل أن يتوجهون إلى تفجير الثورة2، بينما كان قادة الحزب ينظرون إلى المسألة من موقع المسؤولية التي تفرض عليهم تقدير الأمور بواقعية، والعمل في حدود الممكن والمستطاع، والأخذ في كثير من الأحيان بمنطق ارتكاب أخف الأضرار، لذا فإن الكثير مما كان أعضاء المنظمة الخاصة يرونه تفريط وسلبيات كان في تقديرهم أمراً إيجابياً لأنه جنب هؤلاء ماهو أسوأ3.

وهذا التباين الذي أصبح واقعاً ملموساً في يوميات مناضلي الحزب، هو الذي أدى في الأخير إلى التوجه نحو تأسيس جبهة التحرير الوطني وإعلان الثورة، بعد أن وضعت نواتها الصلبة في مؤتمر فيفري 1947 الذي أُعلن فيه عن ميلاد المنظمة الخاصة.

- **نتائج اكتشاف المنظمة الخاصة:** أدت هذه حادثة تبسة (خياري) إلى اعتقال بن زعيم، الذي كان مستشاراً بلدياً بعناية عن حركة الانتصار وعجايمي، بحكم أنهما كانا قد بقيا في السيارة، بعد أن نضب منها البنزين، وهذا حسب شهادة عمار بن عودة، أحد هؤلاء الرجال، خلافاً لما ذكره خياري بأن بن زعيم بقي لوحده، بينما نجا الثلاثة الآخرون من التوقيف والاعتقال الفوري، فعاد ديدوش إلى قسنطينة، في حين التحق بن عودة وعبد الباقي بكوش بعنابة، بعد قضاء ليلتهم بوادي زناتي، وقد علموا أن زميلهم قد وقع في قبضة الشرطة.

كان ذلك بداية لسلسة واسعة من الاعتقالات؛ حيث تم اعتقال بن عودة وبكوش بعنابة، وقد اكتشفت الشرطة أثناء العملية ثلاث غدارات (Carabines) ايطالية و300 خرطوشة ورشاش ألماني وأدوية، كما قام رئيس نصف مجموعة معتقل بتسليم رابعة ومسدس ووثائق عديدة منها بطاقات القيادة العامة، ومناهج عسكرية، وجداول وعروض خطط، وتمكنت الشرطة من توقيف 28 إطاراً من مجموعة 45 المسجلين هناك، وبتوسع الاستجوابات تم توقيف مناضلين آخرين واكتشاف أسلحة بمناطق متفرقة منها: وادي زناتي، قالمة، سوق أهراس، قسنطينة وجيجل4، ومما ذكره بن عودة حول

[1] مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص 89.

[2] الأمين شريط: المرجع السابق، ص82.

[3] مصطفى سعداوي: المرجع السابق، ص 100.

[4] محفوظ قداش: المرجع السابق، ص ص 1146-1147.

حول مسألة توقيفه، أنه تلقى أمراً من قيادة الحزب بالاستسلام في حالة قدوم الشرطة الاستعمارية للقبض عليه، فاستجاب من باب الانضباط النضالي، وبذلك وجد نفسه في سجن عنابة الكبير مع مجموعة من المناضلين الوطنيين وفي مقدمتهم زيغود يوسف1.

لم تلبث عمليات التوقيف والاعتقال والقمع أن توسعت بشكل سريع من منطقة قسنطينة في الشرق لتشمل الوسط (الجزائر)، ثم المناطق الوهرانية، ليصل عدد المعتقلين في ظرف أيام إلى 400 مناضل من التنظيم، حسب ما أكدته مختلف المصادر2، بمن فيهم أعضاء من هيئة الأركان، إذ تم القبض على أحمد بن بلة قائد المنظمة، وحمو بوتليليس مسئول منطقة وهران، وجيلالي رقيمي مسئول منطقة الجزائر، وولد حمودة من منطقة القبائل، وأحمد مهساس مسئول سابق في منطقة الجزائر الجنوبية، وبلحاج الجيلالي المدرب العسكري3.

وحسب أحمد مهساس، فإن 200 عضواً معتقلاً حُكمَ عليهم بأحكام وصلت إلى 10 سنوات سجنا والنفي والحرمان من الحقوق المدنية، مع غرامات مالية بلغت ملايين الفرنكات، ولم تكن الشرطة متعطشة لافتكاك الاعترافات بالتعذيب فقط، وإنما حاولت أن تقضي نهائياً على معنويات العناصر التي وقعت بين أيديها مستغلة في ذلك ضعف نفسية البعض منهم وعلى رأسهم الجيلالي بلحاج4.

وإذا كانت عمليات الاعتقال قد طالت عدداً هاماً من هيئة أركان المنظمة على المستوين المركزي والجهوي، فإن عدداً كبيراً من إطاراتها قد نجا من الحملة القمعية5 وأهمهم: محمد بوضياف، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بوالعيد، رابح بيطاط، ديدوش مراد وغيرهم6، وهؤلاء سيواصلون نضالهم الثوري بطرق شتى إلى غاية الإعلان عن تأسيس جبهة التحرير الوطني واندلاع الثورة التحريرية.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن ميلاد المنظمة الخاصة المنبثق عن المؤتمر الأول لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية كان منعرجا حاسما في تاريخ الاتجاه الاستقلالي.

المصادر والمراجع المعتمدة:

---

[1] عمار بن عودة، نقلا عن، محمد عباس: ثوار... عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر 2003، ص 211.

[2] حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص ص 214-215.

Ahmed Mahsa: op. cit, p277.

[3] Ibid, p277.

محمد بوضياف: المصدر السابق، ص21.

[4] Ahmed Mahsa: op. cit, p277.

[5] محمد حربي: المصدر السابق، ص58.

[6] محمد بوضياف: المصدر السابق، ص21.

أولا: المصادر:

أ - الشهادات الشفهية:

1- أحمد مهساس: شهادة في لقائي معه (مسجلة بالصوت والصورة)، بمنزله 56 شارع ديدوش مراد، الجزائر العاصمة 7 سبتمبر 2010، على الساعة 13.

- الشهادات المكتوبة في الصحف والمجلات:

2- شهادة كشيدة عيسى: يومية الشروق، العدد 3162، ج02، الجزائر 1.2011/01/03

3- شهادة مهري عبد الحميدة: يومية الشعب، العدد 8392.

4- شهادة خياري عبد القادر خياري (رحيم) في، رابح بلعيد: "شهادة حية حول مؤامرة 1950"، كتاب رسالة الأصلس «المسلسل» ح41، أسبوعية رسالة الأطلس، العدد 134، باتنة، الجزائر من 21 إلى 1997/04/27.

- الكتب:

5- ابن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة 1947 – 1954، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

6- آيت أحمد حسين: روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942 – 1952، تر، سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر 2002.

7- بوضياف محمد: التحضير لأول نوفمبر 1954، تر، العربي كبوية، ط1، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر 1.2010

8- هشماوي مصطفى: جدور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة، م.و.د.ب.ح.و. وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998.

9- كشيدة عيسى: مهندسو الثورة، شهادة، تر، موسى أشرشور، تقديم عبدالحميد مهري، منشورات الشهاب، الجزائر 1999.

10- حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر، كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان 1983.

ب- المصادر بالفرنسية:

11 -Ben khdda Benyoucef: Les Origines du 1er Novembre 1954, 2 éditions, Revue et augmentée, Editions C.N.E.R.M.N.R.1 Novembre 1954, Alger 1999.

12 -Guenoun Ali : " Messali Hadj et les berbéro-Nationalistes: quand le "Zaim" est conteste, Réflexions, Messali Hadj 1898- 1998 parcours et témoignages, éditions Houma, Alger 1998.

Abdesselam: du mouvement National à l'indépendance Itinéraire d'un militant, 13-Habbach casbah éditions, Alger 2008.

Ahmed: Le Mouvement Révolutionnaire en Algerie de la 1 guerre mondiale a 14 -Mahsas 1954, éditions el maarifa, Alger 2007.

15 -Youfi M'hame.: Le complot (1954 - 1962),Édition E.N.L, Alger1986.

ثانيا: المراجع:

أ- الكتب:

16- أزغيدي محمد لحسن: «البعد الثوري للحركة الوطنية والثورة التحريرية » مجلة الذاكرة، العدد 03، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995.

17- حمانة البخاري: فلسفة الثورة، ط1، منشورات مخبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 1.2005 الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة 1984.

18- شريط الأمين: التعددية الحزبية في الجزائر في تجربة الحركة الوطنية (1919 – 1962)، الأفكار الأساسية والتطورات الدستورية، التنظيم المؤسساتي للثورة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998.

19- عباس محمد : ثوار... عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر 2003.

عباس محمد: رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر 2009.

20- العمري مومن: الحركة الثورية في الجزائر، من نجم شمال إفريقيا الى جبهة التحرير الوطني 1926 – 1954، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر 2006.

21- العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830- 1954، منشورات وزارة المجاهدين، م.و.ن.إ، الجزائر 1992.

22- قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية، ج2، 1939 – 1951، تر، محمد بن البار، دار الأمة، الجزائر .2011

23- قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994.

ب- الصحف والمجلات:

24- بلعيد رابح: «التنظيم الخاص "O.S"»، كتاب «أسبوعية رسالة الأطلس» المسلسل، ح 39، العدد 132، باتنة، الجزائر، من 07 إلى 13 أفريل 1997.

25- سعداوي مصطفى: «" المؤامرة الكولولنيالية" وتداعياتها المباشرة 1950 - 1952» مجلة المصادر، العدد 15، م. و. د. ب. ج. و. ث أول نوفمبر 1954، السداسي الأول، الجزائر 2007.

المراجع بالفرنسية:

26-Bachir _ cherif Hassen, Coordonné par Merdaci Abdelmadjid et outres, Le 1er Novembre 1954 La nuit rebelle, Edition La Tribune, Alger 2004 .

27-Meynier Gilbert: Hitoire intérieure du F.L.N 1954-1962, casbah édition, Alger 2003.